ايران) بإدارة الوضع السياسي والتفاوض على خروج الأميركيين في سنوات الاحتلال الأخيرة يدفع بأن سياسته كانت براغماتية ومثمرة: مزيج وتنسيق بين المقاومة والسياسة استخلص من الاحتلال معاهدة تخرج الجيش الأميركي (بلا قواعد ولا حقوق) وتسترجع سيادة العراق.

غير أن ثمن هذا السلوك كان أن خرج جنود اميركا (موقتاً) وظلّت «وديعتها»: النظام السياسي - الطائفي والفاسد والمُخترق - الذي ارتجله موظفوها وعملاؤها (تخيلوا انهم استدعوا أكاديميين لبنانيين بهدف أن يتعلّموا من «التجربة اللبنانية» في بناء الدول). هذا النظام، سياسياً وادارياً، قد صار مثقلاً بتناقضاته ومن الصعب أن يستمرّ.

بهذا المعنى، قد يكون صعود «داعش» قد لعب دوراً «ايجابياً» (كـ«محرّك للتاريخ»)، اذ أحدث تغييراً فجائياً في مسار المجتمع العراقي، الذي كان يتجه، منذ عام 2003، لأن يصير ريعياً، استهلاكياً، يعمل أكثره - بشكل مباشر أو غير مباشر - لدى الدولة، ويعيش على بيع النفط والاستيراد، مع اقتصاد توزيعي واسلوب حياة يشبهان ما نجده في السعودية أو الكويت (وهذا لا يمكن للعراق احتماله على المدى البعيد، حتى مع أسعار نفط مرتفعة). مع ظهور «داعش» وعنفه، وفي ظلّ عجز الجيش، تمّ «تجذير» المجتمع العراقي، ونشأ نوع جديد من «العسكرة» فيه. صار التاجر والصراف وبائع الهواتف يتطوّع للقتال، ويتأدلج، ويعرف أن عليه أن يستعيد بلاده بيديه؛ وأنه جزء من هذه المنطقة، ومستقبله مرهون بمصيرها.

هذه الدينامية، بالطبع، لن تتوقف مع هزيمة «داعش»، والذين يقاتلون اليوم قد يرثون العراق غداً (بشكلٍ أو بآخر). هنا، يجب إيضاح أن «الحشد الشعبي» هو تسمية هيولية، تضم طيفاً هائلاً ومتنوعاً من المجموعات المقاتلة، بتوجهات وأجندات وسلوكيات مختلفة. من ضمنها من يسمي نفسه «فصائل المقاومة»، التي تصر على التمايز عن «الحشد»، وتقول إن قتالها يمتدّ الى أيام الاحتلال ولا يرتبط بإذن الحكومة ورعايتها. وهناك ألوية تابعة للصدر، وأخرى للمرجعية، وتشكيلات قبلية ومناطقية عديدة (ومن طوائف واثنيات مختلفة).

هذه التمايزات وتعقيداتها لا تنعكس في الاعلام العربي، وآراء الذين يتابعونه من خارج العراق، حيث تطغى لغة البروباغاندا والتحريض الطائفي، والكلام عن «شيعة» و«سنة» كأنهما كتلتين متراصتين، أو جماعتين اثنيتين مختلفتين. من جهة ثانية، فإن أكثر التشكيلات الصاعدة، في العراق، وغيره من دول المنطقة، لها صيغة دينية - وبالتالي طائفية، حتى لو التزمت بأرقى خطاب وطني - وهذا لا يعني رفضها بالمبدأ أو اعتبارها كلها متساوية ومتشابهة.

فلنتذكّر أن اليمنيين الذين أنشأوا الحركة الحوثية، والفلسطينيين الذين قاتلوا مع حماس، والعراقيين الذين التفوا حول محمد صادق الصدر، لم يفعلوا ذلك تعبيراً عن رفضٍ لمشروعٍ وطني اشتراكي ناجح - أُتيح لهم وأعرضوا عنه - بل هم، في الحقيقة، نتاج فشل هذه المشاريع وانْدثارها. فئات اجتماعية واسعة في الوطن العربي وجدت نفسها، منذ ما قبل التسعينيات، متروكةً خارج أي اطار وطني أو حاضنة «مدنية»؛ خلفها تراث من الهزائم والحرمان، وواقعها كالحٌ وبلا أمل. فجاءت هذه الحركات والشخصيات المحلية (وفي حالات أخرى، إيران والخميني) لتجمع الضعفاء وتعطيهم اسماً وهوية، بعد أن خلف ثوريو الأمس وعودهم ولم يقدموا الا الفشل - فقامت، في حالات كثيرة، بواجب التحرير والمقاومة والتنظيم، حين تقاعس غيرها أو عجز. هل كان من الأفضل لو تركت مهمة المقاومة في فلسطين لياسر عرفات؟ وفي لبنان لالياس عطالله؟ أو لو خلي العراق لرجال اميركا و«علمانيين» كمثال الآلوسي واياد علاوي؟

### III ـ إيران وسؤال الهوية والمستقبل

إن كان بعض العرب يتمنى لو أن إيران لم تقم بها الثورة، والبعض الآخر لا يحتمل فكرة إيران من الأساس، فإنّ الجمهورية الاسلامية قد شكّلت «فرصة تاريخية» لعربٍ آخرين، من فلسطين إلى لبنان والعراق، زودتهم طهران بالسلاح والتنظيم والخبرات في حربهم ضد إسرائيل والاحتلال الغربي؛ وهي تدعمهم اليوم في المعركة الدائرة على مصير المشرق. ولكنها فرصة لن تستمر الى الأبد.

إيران، على خلاف ما يدّعي خصومها العرب، لا تبني «امبراطورية»، ولا هي قادرة على ذلك. كما أن «الثورة الاسلامية» لن تمتدّ خارج إيران وتحكم الاقليم (وهو احتمال، إن كان متاحاً، لما كان أمراً سيئاً)؛ هذه هي القناعة التي تحرّك السياسة الخارجية للبلد منذ التسعينيات. لعلّ توظيف التشبيه الشهير، «كأس السمّ»، لنعت وقف اطلاق النار مع العراق عام 1988 كان مردّه فهم الامام الخميني أنّ الثورة، حين اعترفت بالحدود القائمة والنظام الاقليمي، وسالمته وعاهدته بدلاً من المضي في الحرب الى النهاية، فهي كانت تحكم على نفسها بالانكفاء، وبأن لا تصير «اسلامية» و«عالمية»، وأن تظلّ، حتى إشعار آخر، تجربة في بلدٍ واحد.

في مقالٍ أخيرٍ له، يقتبس سلافوي جيجك

> **نظرية «الجفاف»، مثلاً، صارت لازمة سهلة لتعليل ما جرى في سوريا**

الفيلسوف الايطالي أغامبين حين يقول إن كثرة اقتراح «البدائل»، حين تسوء الأوضاع، هو دليل على «جبنٍ نظريّ»، لأنه ينطوي على رفضٍ لمبدأ الاعتراف بالواقع - وانسداد الأفق - وعدم قبول الحال الجديدة التي آلت اليها الأمور، فيخدّر النفس برسم خطط ومخارج تنكر وقوع الكارثة، أو تدعي أنها ستجعلها كأنها لم تكن. هذه نقطة الانطلاق عند البحث في مستقبل بلادنا، وهي الاعتراف بأن العالم القديم الذي كان قبل الحرب، بدوله ومثله وخرائطه، لم يعد موجوداً، ولا جدوى من الدفاع عنه أو الحنين اليه.

حتى مفاهيمٌ «بديهية»، كالوطنية والحدود والعروبة، لم يعد عليها اجماع وصارت هناك حاجة لاعادة تعريفها (أو فرضها). الكثير من الناس قد خرجوا - بكليتهم وعن ارادة - من هوياتهم القطرية الى انتماءات طائفية ودينية وايديولوجية عابرة للدول. «داعش» والحرب والنزوح قد جعلوا من سوريا والعراق ساحة واحدة (ومعهما لبنان والأردن، وان كانا لا يعترفان بذلك). والخيار اليوم هو، فعلياً، بين الوحدة (بالمعنى الاقليمي الأوسع) أو التقسيم.

الوحدة ممكنة، ولو نظرياً، لأنّ الحرب فرضت وقائع مزقت الحدود، وأعطت أهل «المشرق العربي»، من فلسطين الى العراق، فرصة للتدخل في رسم خرائطهم. ولأنه توجد، بين سوريا والعراق على الأقل، امكانية لاتّحاد معروفة مزاياه: خمسون مليون نسمة، بلدُ بوزن «اللاعبين الكبار» حوله؛ لديه كلّ أسباب الاستقلال والتنمية، وبحرين وموقعٌ استراتيجي، وعلاقات حيوية تصله بالغرب والشرق. البديل هو التقسيم، وهذا أيضاً له بوادره وأرضيته، من سوريا الى جنوب العراق. وان حصل، ستخرج من ثناياه «إسرائيل» جديدة، أو أكثر، و«كويت» جديدة، ودويلات طائفية متحاربة (ولن يعود يهمّ، ساعتها، من ينتصر على من).

الحرب سرّعت في انفجار المعضلة الكبرى التي ورثها جيلنا عن سابقه، وهي الفشل - المتزامن - للمشروعين «الحداثيين» اللذين طبعا القرن العربي الماضي: حلم دولة الوحدة، القومية العربية؛ ومشروع الدولة القُطرية، «الوطنية»، التي اعتقد البعض انّها ستستقرّ بمرور الزمن وتصير اممماً، وتنشأ في كنفها هويات ناجحة وراسخة.

اذا لم يلمّ أهل المشرق حطام اقليمهم، ويخرجوا بصيغة لبلدٍ حقيقي، يستوعب تنوع القوميات والطوائف، ويتعايش مع نفسه وجيرانه، فهم لن يرجعوا الى دول «سايكس بيكو» القديمة، بل الى هوياتهم الطائفية، أو سيستسلمون لنزعات التقسيم. شكل هذا البلد، واسمه، ونمط «فدراليته»، هي أسئلة أقل أهمية من أساسه السياسي؛ وهنا، لا مناص من النهل من «اللغة الخشبية»، القديمة، التي يعاديها أكثر أهل الثقافة في بلادنا.

شرح الاكاديمي الهندي برابهات باتنايك، في ردّه على نقد بيري اندرسون للنظام الهندي، أنّ شعارات كمعاداة الاستعمار، ومقاومة الغرب، وتحقيق الاستقلال والسيادة، هي ما يصنع الفرق بين حركة قومية تجمع الطبقة الوسطى بالفلاحين، وتؤسس «رأسمالية وطنية»، كحزب «المؤتمر» في الستينيات، وبين أن تصير هذه الحركة، كـ«المؤتمر» حين تخلّى عن «اللغة القديمة»، مجرّد واجهةٍ للاختراق الاقتصادي الخارجي، وتشريع الظلم والفروقات في المجتمع (بحيث لم يعد هناك فارقٌ حقيقي، يضيف باتنايك، بين «المؤتمر» وحزب «بي جي بي» الهندوسي).

في بلادنا، كما يقول الصديق حسن الخلف، «المقاومة» قد تكون، بالفعل، «هويةً» أصدق من أحفوريات التاريخ والأساطير التأسيسية التي يروّج لها اليوم. مقاومة الغرب وامتداداته كانت، فعلياً، المحور الحقيقي لكلّ صراعات المنطقة في العقود الماضية، وان حاول البعض انكار هذا التاريخ. ماذا يهمني ان كان المقاوم عربياً أو أعجمياً، سنياً أو شيعياً، متديناً أو علمانياً، طالما انه يتصدى للعدوان على بلادنا، ويعرف البوصلة، ويبتغي دولاً مستقلّة وحرة؟ هذه خيارات أساسية لا يمكن الهرب منها، أو ادعاء زيفها، أو التعامل معها بمنطق النكاية والاصطفاف. ان كان هناك من أمثولة لمآسي السنين الماضية، فهي أن «اللغة الخشبية» وشعاراتها ليست هي المشكلة، بل أن الفشل في تأسيس هذه المبادئ، وتحويلها الى بديهيات، هو الذي أوصلنا الى ما نحن فيه.

* من أسرة «الأخبار»

يعرف عن توجهاتها العامة وأفكارها المنشورة. هنا يتطلب التوقف ومعرفة الوقائع وتوثيقها والأدلة وشواهدها بالملموس والمحرج لمن يناور عليها.

لا توجد أخبار عن مجزرة القوة الجوية في صلاح الدين بالقدر والكمية والنوعية والصدقية مقارنة بما نقل عن قرار محكمة عراقية بإعدام 24 مجرماً ثبتت إدانتهم في المجزرة، حيث لا تخلو وسيلة إعلامية في كل البلدان العربية وبمختلف أشكالها إلا ونقلت الخبر، إما كخبر أو ضمن تقرير أو في إطار التحليل الطائفي والتعاطف معه ومحاولة تغيير الموضع الرئيسي للجريمة. أكثر من 1700 ضحية تنسى أو تهمل و24 مجرماً هي القضية. وكذلك في القضية الأخرى التي لم تحظ حتى بالاهتمام الرسمي أيضاً. ولكن تقريراً واسعاً نشرته صحيفة تصدر باللغة العربية في بريطانيا، لأسباب لها. في هذا التقرير يؤكد «من مجموع 2700 سجين كانوا في السجن قبل الحادثة (!)، هناك 300 سجين سلموا أنفسهم أو ألقي القبض عليهم» بحسب ما يكشفه الناطق باسم وزارة العدل، حيدر السعدي، فيما بقي مصير 2400 سجين قيد المجهول.

ويؤكد السعدي أن الوزارة لم تصل بعد إلى عدد السجناء الذين أعدمهم تنظيم «داعش»، وأن والتحقيقات جارية لمعرفة عددهم الحقيقي والمواقع التي أعدموا فيها. قبل هذا، قالت الوزارة لجريدة «الصباح» الحكومية إن السجناء أُعدموا في مكان قريب من سجن بادوش (الموقع رقم واحد/ وادي بادوش)، من دون الإشارة إلى أية مواقع أخرى، وأن الوزارة تنتظر استعادة هذه المناطق من يد «داعش» لمعرفة عدد الضحايا، (يرجح قادة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، أن لا تُستعاد مدينة الموصل قبل مرور سنة من الآن) (هكذا ورد في النص، ومر عام والموصل لم تتحرر، ولم يذكر الكثير عن هؤلاء الضحايا، مَن هم ومن أين وكيف اعتقلوا ونقلوا إلى سجن بادوش؟!).

هذه القضايا المسكوت عنها رغم العدد الكبير من الضحايا البشرية فيها، التي تضمنها التقرير الأممي كأعداد فقط،

> **ما من أخبار عن مجزرة «القوة الجوية» بالقدر والصدقية الكافيين**

وكذلك التقارير الأخرى، تظل شاهداً ودليلاً على ما يحصل اليوم وإدانة للساكتين عنها، وبانتظار لجان التحقيق. ولعل إعادة «داعش» بث مشاهد جديدة لعمليات القتل الجماعي في مجزرة القوة الجوية اواسط تموز/ يوليو الماضي، تثير أو تعيد أيضاً ما يلزمه الواجب الأخلاقي والإنساني والقانوني. ويردّ على كل العاملين في وسائل الإعلام العربي الرسمي خصوصاً، والتأكيد على عقبى الضمير الإنساني لمن بقي لديه منه شيئاً.

أين الجواب الواقعي للأسئلة العديدة... لما حصل ويحصل؟ من هو المسؤول عن المسكوت عنه في كل ما يجري؟ وما هي العبرة بعد كل ما جرى من يوم الجريمة وحتى الآن؟ إن الإفلات من العقاب والتستر على المجازر يمهد الطريق إلى أمثالها وينتهك الحقوق والقانون، ويسيء إلى مشاعر أهالي الضحايا وللوقائع والتاريخ. لا يمكن الصمت بعد ولا السكوت. لم يعد ممكناً أبداً، فإن دماء الضحايا فم! كما قال الشاعر الجواهري الكبير.

* كاتب عراقي